العربي السفير
جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان
17
الخميس ٢٠ أيلول ٢٠١٢ ـ الموافق ٤ ذو القعدة ١٤٣٣ هـ ـ العدد ١٢٢٨٨
AS-SAFIR Arabic political daily – September 20, 2012 N° 12288

1
الظلم اللاحق بالبدون الكويتيين فاق كل حدود، ووصل الى عرقلة عقود زواجهم! كيف تخضع هذه القضية الإنسانية لابتزاز السياسة، والاستنفار المذهبي وحسابات الريع النفطي.
2
النهران العظيمان يجفان. وهذا نتيجة سياسات دول جوار العراق التي استغلت انخراط هذا البلد في حروب، ووقوعه تحت ضغط ظروف مأساوية، لتتجاوز المواثيق الموقعة وكل القوانين.
3
المغرب كمثال لإدارة العلاقات السياسية في «المراحل الانتقالية». أهمية احترام التوافق على الدستور، إذا كانت النية والمصلحة العامة متجهتين الى تحقيق الانتقال الديموقراطي فعلاً.
4

أيّامٌ أهدأ مما ينبغي في الجزائر

بعد حوالي أربعة أشهر على تنظيم الانتخابات التشريعية في الجزائر، في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، عيّن عبد العزيز بوتفليقة رئيساً جديداً للحكومة، هو عبد المالك سلاّل الذي كان يشغل منصب وزير الموارد المائية. وقد استفاد الرئيس الجزائري من المناسبة لإبعاد بعض الوزراء غير الشعبيّين، وللقيام ببعض التبديلات في الحقائب. لم يحمل الأمر شيئاً استثنائياً في الجزائر «الهادئة» بنظر السلطة، لكنها وبالنسبة لمراقبين آخرين، تعيش «تعطلاً خطيراً».

«الحكومة الجديدة» شبيهة للغاية بسابقتها، حتى أنّ ولادتها لم تُعتَبَر حدثاً بالنسبة للرأي العام الجزائري. ولكن ذلك لم يمنع المراقبين من دق جرس الانذار: النظام الجزائري، شأنه شأن أنظمة عربية أخرى، لا يدرك الضرورة «الوطنية» للإصلاح، والمصلحة التي تكمن في تفادي أن يفرض هذا الاصلاح من الخارج، أو أن يتم توظيفه من قبل الخارج. لقد بات لدى الجزائر رئيس حكومة جديد، هو منتَج حقيقي للإدارة الجزائرية، من دون أن يُعرف عنه أي انتماء حزبي أو أي «قناعة سياسية» محددة. سلاّل (٦٤ عاماً)، الذي أدار في العام ٢٠٠٤ الحملة الرئاسية للسيد عبد العزيز بوتفليقة، أملس تماماً، لم تُعرف عنه أية نتوءات، لدرجة أن أفضل الصحافيين الجزائريين اكتفوا بالإشارة إلى حسّ الفكاهة الذي يتمتع به الرجل، وميله لسرد «نكتة اليوم».

مسيرته الطويلة (كان والياً ـ أي محافظاً ـ ثمّ سفيراً فوزيراً) تضعه في خانة الموظفين الذين يواكبون بهدوء جميع العهود، من دون أي تمييز بينها. الرئيس الجديد للحكومة يفتقد للمضمون والكثافة السياسيين، حتى أن وسائل الاعلام المحلية أولت اهتماماً أكبر برئيس الحكومة المغادر، أحمد أويحيى، وهو «موظف» سياسي آخر، لكن درجة امتلاكه للمضمون أكبر، بسبب قربه المعروف من المؤسسة الأمنية الجزائرية. هل أنّ ترْك أويحيى منصبه كان نهاية لمسيرته السياسية، أو هو انطلاقة التحضيرات لخلافة بوتفليقة الذي يُفترَض أن ينهي ولايته في العام ٢٠١٤؟

أحمد أويحيى هو الشخصية المدللة بالنسبة لمسؤولي «الأجهزة» (الأمنية). ولو عاد القرار إليهم، فإنه سيكون الرئيس المثالي: رجل قاس يطبق القرارات من دون أي تردد، وهو قادر على تغيير مواقفه بشكل جذري بين ليلة وضحاها إذا طلب منه «النظام» ذلك. إنه بيروقراطي صرف، وهو ليس بالطبع رجلاً عقائدياً أو رجل قناعات. لقد وافق أن يكون غير محبوب شعبياً، وذلك منذ وُضعَت أقدامه في سرج السلطة، خلال عهد الرئيس الجنرال اليمين زروال في منتصف التسعينيات، في سياق الحرب الأهلية.

رئيس ومقرّرون

انعدام الشعبية تلك تقلّل من احتمالات تنصيب أويحيى على يد الجهاز الأمني الذي لا يزال يلقي بثقله على اللعبة السياسية. «النظام» (مثلما يسميه الجزائريون)، لا يزال يرفض التغييرات المؤسساتية التي من شأنها أن تؤدّي إلى تجيير السيادة فعلياً للشعب، ولا تزال الوصاية مفروضة، والقرارات السياسية الكبرى والاستراتيجية تُتّخذ خلال مباحثات لا تنتهي بين رئيس الجمهورية و«المقررين الكبار»، ومن بينهم العسكريون، ومعهم وبشكل يزداد وضوحاً، القوى المالية المتحدّرة من النظام نفسه. لكن أحد آثار الحرب الأهلية لأعوام التسعينيات، التي تسبب بها إيقاف المسار الانتخابي لمنع وصول «جبهة الانقاذ الاسلامي» إلى السلطة آنذاك، هو أن «أصحاب القرار» يجب أن يحرصوا على الإيحاء بإضفاء المصداقية على قرارهم. لذلك، سيكون فرْض أحمد أويحيى كرئيس للجمهورية، برغم انعدام شعبيته الجليّ، بمثابة ضرب من استخدام القوة. فهل، بعدما ترك منصب رئاسة الحكومة، سينجح أحمد أويحيى بالمهمة «شبه المستحيلة» القاضية بتغيير صورته السلبية إلى هذه الدرجة؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه بعض من وسائل الاعلام الجزائرية بعدما اكتفى بالحديث عن «الظرف» المفترض لرئيس الحكومة الجديد.

حرص النظام على إظهار الانتخابات التشريعية وكأنها أكثر أهمية من ثورة الاول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، وكأنها أيضاً وسيلة لمواجهة التدخلات الخارجية. محللون أكثر دقة رأوا في التغيير التجميلي المتمثل بتبديل رئيس الحكومة، إشارةً مُقلقة إلى الشلل السياسي في البلاد. فـ«أصحاب القرار» يدركون بشكل وثيق ضرورة القيام بالإصلاح. لكن، بما أن أيّاً من أجنحة النظام لم ينجح في فرض هيمنته على الآخرين، فانعدام القرار وإبقاء الأمور على أحوالها يبقى السائد. و«اللاقرار» ذاك بات ممكناً بفضل الارتياح المالي النسبي الذي تعيشه الجزائر (تملك احتياطاً مالياً يقدَّر بحوالي ٢٠٠ مليار دولار، يضاف إليه ٧٠ مليار دولار متوفرة في صندوق إدارة الواردات). يسمح هذا بـ«شراء» سلام اجتماعي نسبي، مقابل ثمن توسيع المصاريف العامة، وهو ما دفع بالمصرف المركزي الجزائري إلى التحذير من التمادي في هذا السلوك. إذ سيكفي أن تنخفض أسعار النفط تحت عتبة الـ ١٠٠ دولار للبرميل لكي يختلّ التوازن في الموازنة العامة. لكن، وبجميع الأحوال، تعيش الجزائر حالياً انعداماً في التوازن، وهي تلجأ للاحتياط لتمويل العجز. غير أن سعر النفط يبقى في المستوى المقبول للسماح بالصمود.

الجيش في الجزائر ركيزة السلطة

عوامل الجمود

عامل آخر يؤدي إلى «الجمود»، والقناعة بأن الجزائر لن يتم التعامل معها على طريقة التعاطي مع سوريا، يُختصر بالوضع في منطقة الساحل. فقد أدى التدخل العسكري الغربي في ليبيا إلى تشجيع تدفق رئيسي للسلاح والمقاتلين نحو الساحل، وهو ما تسبب بانعدام حاد للتوازن. وقد هُزم الجيش المالي في شمال البلاد على يد مجموعة من المتمردين الاسلاميين الطوارق (أنصار الدين)، المتحالفة مع مجموعات سلفية جهادية: «القاعدة في المغرب الاسلامي» و«حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا».

تثير هذه الامارة الاسلامية الجديدة القلق في المنطقة وفي الغرب أيضاً. يشدد جميع المسؤولين، أكان في أفريقيا أو أوروبا أوالولايات المتحدة، على «أهمية» دور الجزائر. ويقول عدد من هؤلاء علناً إنهم يتوقعون أن يقوم الجيش الجزائري بالذهاب إلى شمال مالي لفرض الأمن هناك. وتثير هذه الدعوات الذعر لدى الكثير من المحللين الجزائريين، ممّن يخشون زجّ الجيش الجزائري في صراع يمكنه أن يتحول إلى رمال متحركة. لكن، وعلى الصعيد الجيوبوليتيكي ــ وهذه على الأقل القراءة المنتشرة في أوساط السلطة ــ فإنّ الوضع السائد في منطقة الساحل يجعل من النظام الجزائري نظاماً لا يمكن تجاهله. بالتالي، ليس هناك بنظر السلطات الجزائرية، «ضرورة ملحة» للمباشرة بالإصلاح. وقد أظهر النظام الجزائري هذا الأمر عبر تمضيته أربعة أشهر طويلة للوصول إلى تغيير حكومي تجميلي تماماً. ويعلم الجميع في الجزائر، لماذا لن يتمكن عبد العزيز بوتفليقة من فعل ما فعله الرئيس المصري محمد مرسي مع جنرالات الجيش. فبوتفليقة لا يأتي من صفوف المعارضة، ولم يصل إلى الرئاسة بفضل ميدان تحرير جزائري كان من شأنه أن يعطيه الوسائل الكفيلة بضبط دور الجنرالات. غالباً ما يتخبط المحللون، في الغرب تحديداً، في افتراضات غير قابلة للبرهان حول موضوع التوازنات بين بوتفليقة والمؤسسة الأمنية. ولدى هؤلاء ميل لرؤيتها كحالة صراعية، في حين أن الطرفين في حالة من التناضح أو التداخل الدائمين.

هدوء خادع

من وجهة نظر المؤسسة الأمنية، يؤدي بوتفليقة «عمله» في «الحفاظ» على النظام، والحد من التنازلات المطلوب تقديمها للمجتمع... ولو على حساب تقديم هذه التنازلات للقوى الخارجية (باتت الجزائر عملياً غير موجودة على الساحة الدولية) وللشركات الأجنبية. ولم يعد المجتمع الجزائري، المنهَك بفعل الحرب الأهلية لعقد التسعينيات، يمتلك كوادر تنظيمية مستقلة تتم محاربتها بشكل دائم ـ ليتمكن من بلورة البديل. الحركات الاحتجاجية العديدة تعبّر عن نفسها بطريقة غير منظمة وعبر العنف والشغب. وهي لا تشكل، من زاوية سياسية، تهديداً للنظام. تعيش الجزائر إذاً في ظلّ تشابك عوامل ـ يمكن لها أن تتغير ـ تبقي النظام في وهْم «الأيام الهادئة». الأشخاص الأكثر تبصراً وتعقلاً يجدون في هذا الوهْم علامة مقلقة عن نظام معطّل لم يعد قادراً، بنيوياً، على إصلاح نفسه. نظام يوشك بأن يسمح بفرض هذا الاصلاح عليه من الخارج.

في الجزائر العاصمة، كثيراً ما يشير محللون إلى أن سوريا اليوم هي جزائر الأمس، من دون التدخل الخارجي المكثف لصالح المعارضين. وقد علّق ضابط قديم في الأجهزة الأمنية الجزائرية، محمد شفيق مصباح، على التغيير الحكومي الأخير لافتاً إلى أنّ «الأزمة تكمن في نظام الحكم، وليس في تأليف الحكومة». ويحذر الموقع الالكتروني المعارض، «الأمة» (la Nation)، من «عقم الخيال الذي أرخى بشكل مستديم بظلاله لدى النظام» وكذلك لدى معارضيه. الجزائر «اهدأ مما ينبغي». ومن شأن هذا الهدوء الخادع أن ينبئ بغدٍ صاخب.

الأخضر بن شيبة
كاتب من الجزائر

الحل في السياسة وليس في الصيدلية!

ماشيا، فجأة رفعت رأسي في الطريق فلاحظت أن شخصا يراقبني ويبتسم. ماذا كنت أفعل؟ جلست بمقهى في ناصية الشارع وراقبت ماذا يفعل الآخرون: يمشون بتوتر، يكلمون أنفسهم أو يفترضون أنهم يحاورون غيرهم. بعضهم يبصق على طريقه كل عشرة أمتار. بعضهم بعدّ ما تبقى من آخر مشترياته على أنامله كأنه يسبّح. وجوه مكدودة متوترة هائمة تجري في الشوارع وبين وسائل النقل. ما عاد الناس يتساءلون عن زيادات أسعار البارحة. يتساءلون فقط عن الزيادات المقبلة، بنيّة أن يستعدوا لها، لا بنيّة أن يحتجوا عليها. ما عادوا يملكون النفس للاحتجاج. يئسوا. وفي باب اليأس أعلنت إينجر أندرسون – مسؤولة بالبنك الدولي عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/المغرب، أن الخطير ليس كون ثلث الشباب المغاربة عاطلين، الخطير أنهم يائسون وتوقفوا عن البحث عن عمل.

هذه معطيات. إلى أين سيؤدي هذا؟ تصعب قراءة المرحلة، لكن تجري محاولات لتوقع المقبل. أصدرت اللجنة التحضيرية لـ«حزب الأمة الإسلامي» المحظور بيانا قالت فيه إن أجواء موجة ثانية من «ربيع الأمة الديموقراطي» بدأت تتشكل في الأفق. وفي إحصاء على موقع إلكتروني، قال ثلثا المصوتين ان المغرب لم يجتز الربيع بعد بسلام. من جهته صرح السفير الأميركي بالرباط أنه من الصعب توقّع مآل الأمور بالمغرب. يعيش الناس هذا القلق، ليس بمصطلحات سياسية، بل بطريقتهم الخاصة، بأعصابهم التي ينهكها اليومي البسيط... وهذا يزكي التوقعات.

عادة تُجانب بورصة التوقعات لدى السياسيين الصواب، لكن حس التجار لا يخطئ. وقد سبق هؤلاء صندوق النقد. إذ عرفت البنوك المغربية نقصا في سيولتها بسبب السحوبات الكثيفة، وراجت أخبار عن تهريب الميارات الى الخارج. وأخيرا اتضح أن مبيعات الخزائن الحديدية، تلك التي يتم تخزين الأموال فيها، ارتفع بشكل قياسي مباشرة بعد فوز «حزب العدالة والتنمية» في الانتخابات التشريعية، لتتجاوز بذلك ١٦٠٠٠ صندوق فولاذي. وهذا رقم غير مسبوق، يمثل أضعاف المبيعات المعتادة على ذمة ما يجري تداوله. واضح أن الأغنياء يخشون المحاسبة ولا يثقون بأن النظام المغربي استثناء، وهم يقومون بتأمين أنفسهم. وهم كانوا قد اشتروا خلال السنتين الماضيتين ما قيمته عُشر ثمن العقارات التي بيعت في باريس، بحسب إحصاء صادر عن جمعية للموثقين الفرنسيين. وقد توسلهم رئيس الوزراء قائلا «عفا الله عما سلف»، علّ النقود تبقى في المغرب (قال ذلك في برنامج «بلا حدود» على قناة الجزيرة).

عشية التصويت على الدستور الجديد في الاول من تموز/يوليو ٢٠١١ كان الأفق رورديا. الآن استوطن اليأس النفوس من فرط القلق وغياب الأمن وغموض المستقبل. وهذا يجعلها هشة إزاء الحملات الإعلامية التي تبث الذعر أو الأمل الوهمي. ويشتد هذا الوضع مع ارتفاع مستوى الشائعات، والضرب تحت وفوق الحزام. يشعر الناس بأن لا أحد يقول الحقيقة، وهم لا يصدقون التصريحات الرسمية. وبذلك تجد الشائعات طريقها للآذان المتلهفة.

يخشى الإسلاميون إسقاط حكومتهم بانسحاب حزب موال للقصر من الائتلاف. يخشى القصر تجاوز رئيس الوزراء لشعبية الملك. وقد اتضح أن الذين يتابعون خطب بنكيران أكثر من الذين يتابعون خطاب الملك. مع معطيات كهذه، يسود البلد هدوء مريب أشبه بما قبل العاصفة. وبينما رئيس الوزراء يؤدي العمرة، راج أنها على حساب ملك السعودية، فقال الخصوم ان ذلك مس بالسيادة المغربية. ثم اتضح أنها على حساب الملك محمد السادس نفسه، فقال خصوم آخرون إن ذلك نوع من الرشوة المقنعة! في هذه الأجواء السياسية الموبوءة، والتي تحتاج لقاحا قويا لتنظيفها، يسعى كل طرف لاستثمار جو الشك لحسابه. هناك من ينتظر سقوط الحكومة لتقوم ثورة، وهناك من يدبر لسقوطها ليعود الوضع لما كان عليه، بزعم أن الدولة المغربية استثناء لا يشملها الهرم الخلدوني لنشأة الدول ثم بلوغها القمة ثم تدهورها.

يزيد صراع الاستراتيجيات من ضبابية الأفق. وقد فسر الدكتور عبد الله ساعف رئيس مركز الدراسات الاجتماعية CERSS، إسراع النظام المغربي لتبني إصلاحات، ليس بامتلاكه نية التغيير، بل «بهدف الاحتواء»، لمنع ارتفاع سقف المطالب مع تأخر الاستجابة لها. وأكد لجريدة «المساء» المغربية بعد أسبوع على موافقة المغاربة على الدستور، أن الإصلاحات السريعة التي اعتمدها الملك محمد السادس راجعة إلى عدة عوامل، من أهمها «قانون توكفيل» بخصوص الثورة، والذي يُظهر أنه عندما يتأخر نظام ما في التعامل مع الموجة الأولى للاحتجاجات، فإن التيار الراديكالي يقوى أكثر فأكثر، ويصعد ليصبح الوضع أكثر احتقانا في المرحلة التالية، وهذا بالذات ما حدث في تونس.

لا يعرف الناس «توكفيل»، لكن يعرفون أنهم خدعوا. وكمثال، كشف عضو سابق في لجنة صياغة الدستور أن النسخة التي وافق عليها الاستفتاء ليست هي نفسها التي قدمتها اللجنة للبلاط الملكي... لا مشكلة، لقد سلّم الناس بأنهم خدعوا، فقط يريدون أن يعيشوا بسلام. وحين يتعذر عليهم ذلك يزداد ضغطهم: كولسترول وسكري وأرق وصداع نصفي...

تزدهر تجارة المهدئات. يتم التعايش معها باستهلاك ضعف الجرعات التي يوصي بها الطبيب. لكن الحل الحقيقي يوجد في السياسة لا في الصيدلية.

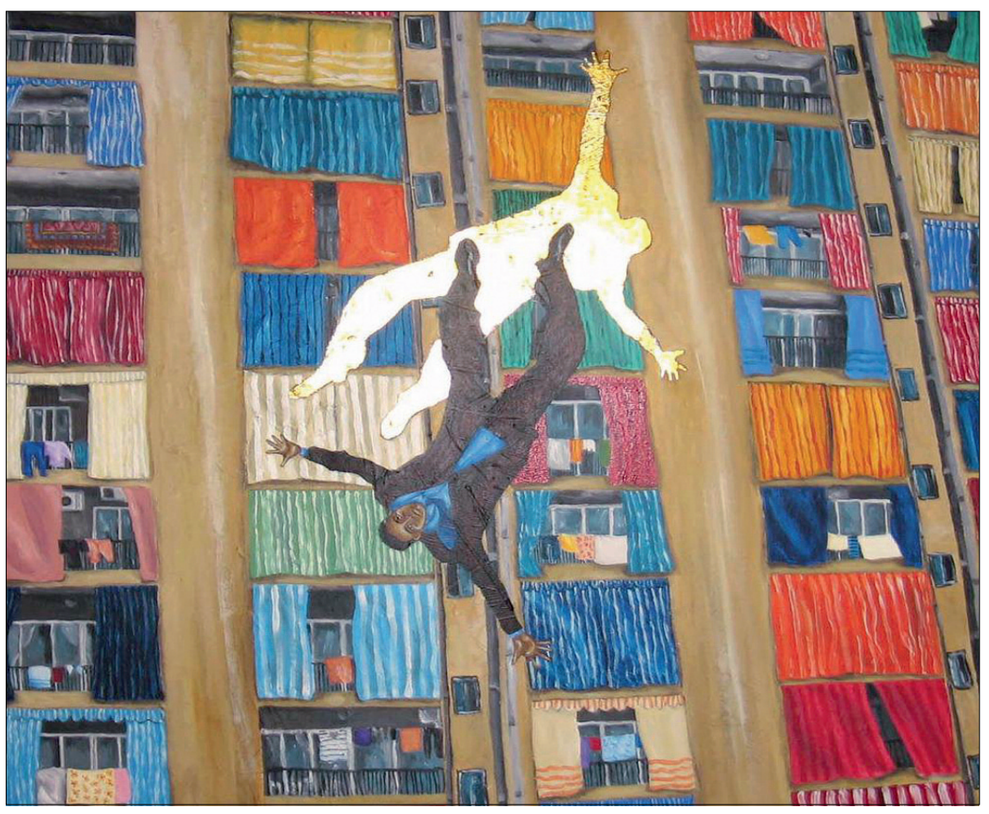
«السكان» - ريم الجندي

محمد بنعزيز
كاتب وسينمائي من المغرب

الضحايا لا يموتون!

ضحايا الظلم يرفضون الاختفاء أبدياً، ويجدون دوماً طريقة للعودة الى... الظهور. فإن لم تُفتح الملفات لإخراج الحقيقة الى النور، وحمل المجرم على الاعتراف بفعلته، وعلى التعويض، تصبح الوقائع مرتكزات في الوجدان، مرجعيات يستمد منها الأبناء الاعتزاز، وتشكل التاريخ الشفهي للمجتمعات، بغض النظر عما يقوله التاريخ الرسمي، وهو المكتوب بعد تنميق وتزوير كبيرين. هكذا هم على الأقل ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا، التي كشفت نيويورك تايمز يوم ١٧ من الشهر الجاري، في الذكرى الثلاثين لوقوعها، أنه «كان يمكن تلافيها». تفاصيل مرعبة لسينيكية الجهات السياسية، من إجرام الإسرائيليين البارد، وتواطؤ الاميركان الذين كانوا لا يحسبونها إلاّ بناءً على الإحراج الذي يسببه لهم السلوك الاسرائيلي.

التقرير هدية قيمة في الذكرى. وهو يكشف المزيج الغريب من الوحشية وأناقة المظهر الذي يميز الديبلوماسية الغربية أينما كان (لم ننس فرنسا في الجزائر مثلا). مزيج يكاد لا ينتج إلا الكذب، بالمعنى البسيط والسوقي للكلمة.

هل ستسكن أرواح الضحايا بعد الكشف؟ وهل ستتوفر جهات تطلب المحاسبة، والإقرار بالمسؤولية. لعلها مناسبة لمطالبة الاميركان الذين كان سفيرهم «يعلم» ماذا يجري، بأن يعتذروا من الفلسطينيين، ومن أهالي هذين المخيمين تحديداً، وهذا أضعف الايمان... حتى لا تستمر الشماتة الأبدية بمن يُقتل منهم.

تقرير الباحث في جامعة كولومبيا، الذي تمكن من الإطلاع على وثائق إسرائيلية فصيحة لجهة التخطيط المسبق للمجزرة، قطع الطريق على كل رواية عن رد فعل عفوي وانتقامي قامت به «القوات اللبنانية» إثر مقتل بشير الجميل. «هناك ألفين أو ثلاثة آلاف إرهابي فلسطيني ما زالوا هنا. لدينا اسماؤهم، ونريد تصفيتهم. فإن لم تتركونا نكلّف اللبنانيين بالمهمة، تصدينا لها بأنفسنا. ماذا تفضّلون؟» مَنح السفير الاسرائيليين ٤٨ ساعة، سقط خلالها أطفال ونساء المخيمين صرعى. ما لا يقل أهمية في هذه الوثائق هو الكشف عن القدرة الابتزازية الإسرائيلية للأميركان. توجيه ضربة لإيران ليس من العيار نفسه. والقياس قد لا يصح. ولكن، وطالما أن الأوائل مجانين ومجرمين، والثانين جبناء ومجرمين... فمن يدري؟

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

سيصبح قطاع غزّة محروماً بالكامل من مياه الآبار الارتوازية عام ٢٠١٦، بحسب تحذير الأمم المتحدة. ٩٠ في المئة من مياه غزة باتت إما ملوثة أو مالحة لدرجة تجعلها غير صالحة لأي استخدام. ويستفيد القطاع سنوياً من ١٦٠ مليون متر مكعب من مياه الآبار، في انتظار تعاظُم الحاجة للمياه، إذ يتوقع أن يصبح عدد سكان غزة في ٢٠٢٠، ٢.١ مليون شخص.

البدون في الكويت.. مواطنون بلا هوية

عند صدور قانون إقامة الأجانب في الكويت، في العام ١٩٥٩، استثنت الفقرة (د) من المادة ٢٥ «أهل القبائل والعشائر الذين يدخلون الكويت براً من الجهات التي تعودوها لقضاء أشغالهم المعتادة». ومن استوطن من هؤلاء أصبحوا يُعرفون بال»البدون»: «بدون جنسية»، تُعنى بهم «اللجنة التنفيذية لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية». تكثر الاعتراضات الحقوقية على إلحاقهم بهذه اللجنة ووصف وجودهم بغير القانوني، لأن تلك الفقرة (د) تشير الى مشروعية وجودهم على أرض الكويت. وكدليل على شرعية الإقامة، كانت الحكومات الكويتية تقوم باستقطابهم في سلكي الجيش والشرطة، وفي شركة النفط وفي مختلف الوزارات. وهكذا تغلغلت أجيالهم في كل مفاصل الدولة بما فيها أكثرها حساسية. وفي العام ١٩٨٧، صدر تعديل لقانون إقامة الأجانب ألغى المادة ٢٥. ولكن هناك طعناً في دستورية التعديل لأنه حصل في فترة تعليق الدستور. وبكل الأحوال، فلا يمكن تطبيقه على «البدون» المقيمين في الكويت قبل التعديل المذكور، وذلك وفقاً للقواعد القانونية العامة.

وفي مقابلة للشيخ فهد الأحمد، ذكر العشائر «الشمالية» التي قاتلت مع الشيخ مبارك الكبير «مؤسس الكويت الحديثة» منذ معركة الصريف العام ١٩٠١، ثم معركة الجهراء العام ١٩٢٠ ضد الاخوان. وذكر بالاسم عشائر الزيّاد، وبني حسين (الحسيني)، والشريفات، والبدور، واليوارين. وهؤلاء هم أجداد البدون الحاليين. الغالبية العظمى منهم هي إذاً عشائر جاءت من الشمال (العراق)، وبعضهم تعود أصوله للمملكة العربية السعودية. وهناك بعض العوائل التي تعود أصولها لإيران. وكلهم نزحوا إلى الكويت قبل اكتشاف النفط، وقبل الاستقلال.

التعداد

بلغ تعداد فئة غير محددي الجنسية في الكويت، طبقا لبيانات هيئة المعلومات المدنية، ٢٢٠ ألف نسمة في حزيران / يونيو ١٩٨٥. ثم انخفض تعدادهم الرسمي إلى حوالي ١١٨ ألف نسمة وفقاً لإحصائيات نيسان/ إبريل ١٩٩١، بينما يقدر تعداد من بقي من البدون في نهاية التسعينيات داخل الكويت بـ١٢٠ ألف نسمة، منهم ٥٥ في المئة دون سن الخامسة عشرة. ويصل معدل الإعالة في عائلاتهم إلى ٧ أفراد في المتوسط، وتبلغ نسبة من هم دون التعليم المتوسط ٨٧ في المئة حالياً، حيث ازدادت نسبة الأمية في صفوفهم بعد عام ١٩٩٠. كما يوجد عدد كبير منهم في المهاجر. ووفق ناشط حقوقي في قضية «البدون»، فإجمالي عدد المسجلين في اللجنة هو ١٣٥ الف شخص لعام ٢٠٠٨. ويذكر أن هناك أكثر من ١٥ ألف لم يتم تسجيلهم لأسباب عدة. فمنهم من لم يقبل أن يسجل كـ«مقيم بصوره غير قانونية» لأنه يرى نفسه مواطناً، وبعضهم كانت ملفاته لدى مجلس الوزراء للتجنيس، وهؤلاء لا تختص لجنة البدون بهم، وهناك من خشي التسجيل رغم امتلاكه وثائق قانونية قديمة لما يترتب على إقراره بأنه «مقيم بصوره غير قانونية» من تبعات.

وحتى ١٩٧٠، كان يتم احتساب البدون ضمن تعداد السكان كويتيين، فكان هؤلاء نصف مليون. ثم تغير الامر وأخرجوا من التعداد، وأصبح عدد الكويتيين ٣٠٠ ألف. والسبب الرئيسي وراء تغير هذا المنهج يعود الى تنظيم إنتاج النفط. فقد كانت «أوبك» تحتسب حصة كل دولة وفق عدد أفراد مواطنيها، وكان إدماج البدون في التعداد يعود بالنفع على السلطات الكويتية. وبعد أن حولت أوبك نظامها الى حصص لكل دولة، انخفض تعداد السكان الكويتيين في الكويت! ومع ذلك، ومنذ الاستقلال، كانت السلطات الكويتية تعامل أبناء البدون معاملة الكويتيين باستثناء التمتع بالحقوق السياسية. وإلى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، لم يكونوا يعانون من التمييز في الوظائف والحقوق.

بداية التحولات

عند منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت سياسة الحكومة الكويتية بالتغير تجاه البدون. وقد انشأت في العام ١٩٨٦ لجنة سياسية سرية لإدارة شؤونهم، لم تعرف تفاصيل عملها حتى عام ٢٠٠٣ حين نشرت جريدة «الطليعة» ما جرى في أول اجتماع لها. وقد ترأسها الشيخ صباح الأحمد وكان من بين أعضائها وزير الداخلية سابقا، وولي العهد حاليا، نواف الأحمد.

حذرت اللجنة من تأثير «البدون» على «الأمن الداخلي»، واقترحت سياسات تضيّق عليهم تقوم على سحب كل الامتيازات السابقة منهم، وعلى منع الصحف من نشر شكاواهم، إضافة الى عزلهم المنهج. فتم مثلاً إخراجهم من المدارس الحكومية، بحجة خفض الكلفة على الحكومة «تحسين وضع الطالب الكويتي»، وكان يصعب عليهم الالتحاق بالمدارس الخاصة لارتفاع كلفتها. وأوصت اللجنة بفصلهم من الوظائف الحكومية والتضييق عليهم في القطاع الخاص، كما تركيز سكناهم في مناطق محددة، هي الصليبية وتيماء والأحمدي. وكل ذلك يتبع إجراءات معقدة تستند الى شروط صعبة التنفيذ توضع عليهم، وتؤدي في نهاية المطاف الى التضييق على حقهم في السكن والعمل، مما انتج زيادة نسبة الأمية بينهم وتفشي الجريمة.

أسباب التضييق

إعلان العراق المتكرر رغبته بضم الكويت أثار مخاوف لدى السلطة الكويتية، كون غالبية البدون يعودون لعشائر عراقية الأصول. كذلك كان للعداء مع إيران نصيبه، إذ يعود أيضا كثير من البدون في أصولهم التاريخية لإيران. ثم إن غالبية البدون من الشيعة. ولا توجد إحصائية رسمية بخصوص الانتماءات المذهبية، ولكن الإحصائيات غير الرسمية تذكر أن نسبة الشيعة من البدون قد تصل الى ٧٠ في المئة منهم، وذلك لأن معظم من ينتمي لقبائل جنوبية (أي سعودية) قد تم تجنيسهم منذ وقت طويل، ويقدر تعدادهم بـ٧٠ الفاً. ومارست السلطة الترغيب والترهيب لإجبار البدون على تعديل أوضاعهم، منها دفعهم للحصول على جوازات من الدول التي «تشكل أصولهم التاريخية»، برغم أن أغلب سكان الكويت عموماً تعود أصولهم لدول الجوار. وشراء جوازات من دول الدومينيكان تحت وطأة التهديد غالباً، خاصة لفئة العسكريين الذين هُدِّدوا بفصلهم من العمل، فوافق البعض ورفض آخرون فُصلوا فعلا. وكان شراء جوازات تلك الدول يتم الترويج له في أروقة الجهاز المركزي للبدون بعلم من قيادات وزارة الداخلية.

وبحسب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، وعدت الكويت في العام ١٩٩٩ بتقديم إعانات اجتماعية وتصاريح إقامة لمدة خمس سنوات إلى الأفراد من فئة «البدون» الذين يتخلون عن المطالبة بحقهم في الحصول على الجنسية الكويتية. وكان أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الصباح أصدر مرسوماً عام ١٩٩٩ يقضي بمنح الجنسية لـ٢٠٠٠ من البدون سنوياً. ولكن العمل بالمرسوم أوقف بحجة اعادة بحثه في مجلس الأمة الكويتي. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٠، أقر البرلمان الكويتي تعديلاً قانونياً يجعل ما يقل عن ثلث فئة «البدون» مؤهلين للتقدم بطلب لاكتساب الجنسية الكويتية. وقد صرحت منظمة «هيومن رايتس ووتش» وقتها بأن عدد الذين نجحوا في اكتساب الجنسية مع استحقاقهم لها بالغ الضآلة، وأن الكثيرين ممن اكتسبوا الجنسية لا ينتمون إلى فئة «البدون». والمقصود تجنيس أشخاص من دول الجوار.

وفي عام ٢٠١١، تحولت «لجنة المقيمين بصورة غير قانونية» إلى «الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية». وقام الجهاز المركزي بإرسال كتاب إلى الهيئات والوزارات بعدم التعامل مع فئة «عديمي الجنسية». وتسبب ذلك بردود فعل غاضبة، فادّعى بأن الهدف من موقفه هو المحافظة على حقوق المقيمين بصورة غير قانونية، إذ «لا يجوز لأي جهة الانفراد باتخاذ اي اجراءات تتعلق بالتعامل مع اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية من دون التنسيق مع الجهاز...».

مواقف واتجاهات حول القضية

تتباين موقف النواب في مجلس الأمة الكويتي بين مؤيد للتجنيس، وهم قلة، ومؤيد لإعطاء الحقوق المدنية لفئة البدون، ورافض للتجنيس تحت شعار «المساس بالسيادة». وبعض النواب، لارتباطه بشبكة مصالح مع السلطة التنفيذية، كان يرفض أصلا حتى إقرار الحقوق المدنية. وحيث أن هناك مصاهرات بين عوائل البدون وبين سائر الكويتيين، فقد كان عدد من النواب يستغل فترة الانتخابات ويتبنى قضية تجنيس البدون، ثم ينسى بعد ذلك وعوده. وفي عام ٢٠٠٩، اتفقت الأغلبية النيابية على إقرار الحقوق المدنية لفئة البدون»، وكانت بصدد عقد جلسة نيابية للتصويت على ذلك، مما أحرج السلطة التنفيذية، خاصة أن الكويت وقعت على كثير من المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فتمت محاصرة مجلس الأمة بعدد كبير من قوات الشرطة والجيش، وأغلقت المنافذ، وحوِّل السير. وهكذا لم يكتمل النصاب في مجلس الأمة وألغيت الجلسة المقررة. وجرى تسويف إقرار القانون.

وثمة مشكلة أعقد، فتفاعل المجتمع الكويتي نفسه مع قضية البدون ضعيف، بل يتبنى جزء منه مواقف مؤيدة للحكومة. فقد نجحت السياسة التي اتبعتها السلطات بعد العام ١٩٨٦ بعزل البدون عن سائر مكونات المجتمع. وهذا، علاوة على التعتيم الاعلامي، أدى إلى تجاهل القضية وتجهيل المجتمع بها. كما كان للخوف الذي هيمن على كثير من البدون نتيجة التهديدات، أثره في توقفهم عن أي حراك للتعريف بقضيتهم. وهناك من جهة ثالثة سوء حال بعض شخصياتهم المتصدية لقضيتهم، إما لانتهازيتها أو لتواضع قدراتها، مما ساهم بتفويت فرص كان يمكن استغلالها لتحقيق المطالب. ولا يمكن إنكار أثر هجرة النخب وأصحاب الشهادات العليا والمتنفذين من البدون لخارج الكويت بعد ١٩٩١، نتيجة سياسة التضييق. وهناك أخيراً ترويج الحكومة لفكرة الربط بين قضية البدون ومسألة السيادة، والمساس بالأمن الداخلي للكويت، والاستقرار الاجتماعي، وتكريس نظرية تسرب كثير من «البدون» للكويت إبان الغزو العراقي ١٩٩٠، وبقائهم فيها بعد ذلك، وهو ما كرس التفاف الجمهور الكويتي حول إجراءات الحكومة. لكن هناك تعاطفاً عاماً مع مطلب الحقوق المدنية الذي تتبناه مؤسسات المجتمع المدني الكويتية.

وبالمقابل، تصدت نخب البدون المهاجرة للتعريف بقضية هذه الفئة، واتسعت دائرة النشاط الحقوقي، وأبدت عدة منظمات دولية اهتمامها. ففي عام ٢٠١٢، انتقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الكويت بسبب إساءة معاملة نحو ١٠٠ الف من «البدون»، قائلة إن الدولة لم تعترف بحق هؤلاء بالحصول على الجنسية أو الاقامة الدائمة بينما هم يقيمون في البلاد منذ فترة طويلة. وأضافت المنظمة ان هؤلاء «يواجهون قيودا في الحصول على الوظائف والرعاية الصحية والتعليم والزواج وتكوين اسرة»، داعية الحكومة الكويتية إلى الاعتراف بحقهم في الحصول على الجنسية. كما طالبت المنظمة بإطلاق سراح من اعتقل منهم بعد تظاهرات، كانت سلمية تماماً إلا انها جوبهت بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وأوقعت جرحى. بدأ ذلك في شباط/ فبراير ٢٠١١. ومذاك، تكررت تظاهرات «البدون»، ووصل الامر بها الى المطالبة بـ«الحق بالزواج»، لأن السلطات لا تستخرج لهم عقود زواج، ولا إثباتات رسميه، ولا شهادات ميلاد ولا حتى شهادات وفاة!

إيمان شمس الدين

كاتبة وباحثة من الكويت

عمّان النظيفة تغرق بالنفايات

ترزح العاصمة الأردنية عمّان تحت وطأة ٢٢٠٠ طن من النفايات! وهو متوسط ما يتم جمعة يومياً منذ مطلع العام ٢٠١٢، حسب إحصائية رسمية لأمانة عمّان، بزيادة بلغت ٤٠٠ طن يومياً مقارنة بالعام ٢٠١١.

العَمّانيون الذين تغنوا بنظافة عاصمتهم على مدار السنين، يخجلون من حالها اليوم، حيث يشكل تراكم النفايات منذ مطلع هذا العام سمة جديدة للعاصمة. السبب ليس زيادة غامضة طارئة على كمية النفايات بل مشاكل تراكمت وانفجرت فجأة.

تتأرجح مسؤولية تراكم النفايات بين قصور الجهات الرسمية وانعدام المسؤولية الاجتماعية للمواطنين.

امانة عمّان – الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين– تَعترف بعدم تحديث أسطول آليات جمع النفايات منذ العام ٢٠٠٧، ليتناقص عددها الى ٨٠ ناقلة بعد ان بلغت ٢٠٠ ناقلة سابقاً.

تطمح الأمانة لإعادة عدد الآليات الى سابق عهده من خلال عطاء بقيمة ١٦ مليون دينار، (نحو ٢٢,٦ مليون دولار)، على ان يتم انجاز التجهيز في منتصف العام ٢٠١٣.

عدد الآليات المتواضع يفشل يومياً في جمع النفايات من العاصمة التي تبلغ مساحتها ١٦٨٨ كيلومتراً مربعاً تتوزع على ٢٧ منطقة، يقطنها ثلث سكان الأردن.

الأمانة تحصر المشكلة في نقل النفايات وليس جمعها. الجمع يتكفل به ٥ آلاف عامل نظافة، يطلق عليهم في الاردن «عمال الوطن» كنوع من التكريم. تنتهي مهمة عمال الوطن عند تكديس النفايات بالقرب من الحاويات التي تفيض دائماً، وتبقى تنتظر وصول آليات تغيب عن بعض المناطق اياماً.

واذ تعترف الأمانة بعجزها، تحمّل جزءاً من المسؤولية للسلوك الاجتماعي للمواطنين: هم لا يضعون أكياس النفايات في الأماكن المخصصة، يرمون النفايات كيفما اتفق من نوافذ السيارات، فشلت معهم كل محاولات التوعية والإرشاد بينما هم لا يستجيبون... «ترد» بشكل عملي مجموعة شبابية على تحميل الأمانة للمجتمع جزءاً من المشكلة، اذ اطلق ناشطون مبادرة تهدف للمساهمة في نظافة عمان وبيئتها، تحت شعار «لَعني».

«لَعني» طرقت باب الأمانة في العام ٢٠١٠، تعرض عليها المساهمة في تنظيف المدينة من خلال حملات شعبية. الباب اغلق بحجة انهم شباب غير مؤهلين للتعامل مع النفايات والجراثيم. في أعقاب ذلك نفذت المبادرة بجهد منفرد عشرات حملات النظافة في مختلف مناطق العاصمة. حملات بقيت، على إيجابيتها، قاصرة... كقصور الأمانة.

ليست النظافة فقط هي هدف الحملات، بل إنها تطمح الى زيادة الوعي البيئي والشعور بالمسؤولية لدى المجتمع. التقليل من النفايات وتغير الطبيعة الاستهلاكية لدى الناس، إزالة الحواجز بين عامل النظافة والمواطن، والأهم تدوير النفايات لتصبح «مواد خام» يتم بيعها لشراء أكياس قمامة وأدوات تستخدمها الحملة، اضافة الى تعريف الناس بإعادة التدوير وتدريبهم عليه. ففي نهاية المطاف، يتعلق الامر بتحفيز وتعزيز المبادرات العامة، وروح المسؤولية الاجتماعية، بل وبشكل ما بتجاوز تلك الوضعية من اعتبار الأمور برمتها تقع على «الدولة»، بينما الناس معفيون من كل فعل، و«معالون» بمعنى من المعاني...ليس رأفة بالدولة، اياً تكن، ولا تقاسماً للأعباء معها، بل، وعلى النقيض ربما من ذلك، خشية من سطوتها وتحكمها كيفما تشاء لو تعطلت روح المبادرة لدى الناس والقدرة الفعلية عليها.

غير أن حلم إعادة التدوير يبقى عصياً، ليس على « لَعني» فقط بل وعلى أمانة عمان التي تلقي بالنفايات في مكب «الغباوي» (٣٥ كلم شرق عمّان). يتم في المكب فرز ٦٠٠ طن من النفايات يومياً لغايات إعادة التدوير. والكمية متواضعة نسبياً. في المكب يتكون حلم للأمانة ينتظر ان يتحقق مطلع العام ٢٠١٤ عبر مشروع لإدارة النفايات، يهدف لاستخراج الغاز الحيوي وتوليد الطاقة الكهربائية من النفايات الصلبة. وقد شرع بالعمل على تنفيذه منذ العام ٢٠٠٨.

نفايات عمّان لا يقتصر اثرها السلبي على البيئة والصحة فقط، بل يمتد ليخلق مشهداً غير حضاري لم يعتده زوار المدينة، الذين دخلوا في حالة تذمر أسوة بساكنيها. كما أن مشهد النفايات قد يتسبب بالقضاء على المشهد السياحي.

محمد الفضيلات

صحافي من الأردن

عمان بتلالها السبع

مواقع

شريكة / صديقة

«عدالة»: الدليل الحقوقي لفلسطين

زيارة موقع «المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل» («عدالة») على الانترنت، تكشف أن حال فلسطينيي ١٩٤٨ لا تزال بخير، على الأقل من نواحي التعبئة القانونية والحقوقية في سبيل استعادة الحقوق وعدم الاستسلام للأمر الواقع الذي تفرضه دولة الاحتلال. مجموعة ناشطين (معظمهم قانونيون) من غالبية فلسطينية عربية (أبرزهم المؤسس المحامي حسن جبارين)، وآخرون من يهود رافضين لسياسات الكيان الذين يحملون جنسيته (كالمحامية أورنا كوهين)، أسسوا وأداروا منذ العام ١٩٩٦ مركز «عدالة»، ليتحول إلى أحد أهم المنابر الحقوقية القانونية المعنية بالقضية الفلسطينية، والمدعوم من مؤسسات دولية واقليمية، حكومية وغير حكومية. وهو يمتلك صدقية عالية تثير غيظ السلطات الاسرائيلية. يبدو ناشطو مركز «عدالة» كأنهم مؤمنون بسياسة تقسيم الأدوار بين الأطر المقاومة لواقع الاحتلال وجرائمه، متفرّغين للأطر القانونية الحقوقية للنضال. يعترفون بالقوانين الإسرائيلية، لكنهم يسعون بكل طاقاتهم لتغييرها. مركزهم مُسجَّل في إسرائيل كـ«جمعية غير ربحيّة» للدفاع عن «حقوق المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل» وتعزيزها، فضلاً عن تفرغهم لمهمة «الدفاع عن حقوق الفلسطينيين الذين يقطنون الأراضي المحتلة».

إطار عمل «عدالة» يشمل كل نواحي القوانين العنصرية والتمييزية: من قوانين الأراضي والتخطيط والمسكن، والحقوق المدنيّة، مروراً بالحقوق السياسية والثقافية والدينية، وصولاً إلى حقوق النساء والأسرى. أما ما يتعلق بالدور العملي المتصل بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، فهذا يجري بواسطة المرافعة في المحاكم الإسرائيليّة والمحافل الدوليّة لصالح هؤلاء، وتوفير الاستشارة القضائية لهم.

عدّة شغل ناشطي «عدالة» كبيرة، كذلك الكوادر الناشطة في صفوف المركز (الذي يتخذ من حيفا مقراً رئيسياً له، ويملك مكتباً في النقب ببئر السبع)... ونتيجة العمل الكبير الذي قامه به «عدالة» منذ ١٩٩٦، أصبح اليوم يحمل صفة «المستشار الخاص للمجلس الاقتصادي – الاجتماعي» التابع للأمم المتحدة.

بالنسبة للموقع الالكتروني لـ«عدالة» الذي يتابعه نحو ٧١٠٠ شخص على «فايسبوك»، والمتوفر باللغات العربية والعبرية والانكليزية، فهو شامل وواضح والتجول بين أقسامه سلس. ألبوم الصور والفيديو يختصر نشاطات «عدالة»، القانونية والميدانية، إضافة إلى أنه يفضح النشاط الاستعماري الصهيوني في الأراضي المحتلة. الحملات تحتل جزءاً مهماً من نشاطه، وآخر تلك الحملات «أوقفوا مخطط برافر» (التهجير القسري والسلب المتبعة ضد العرب البدو في النقب).

خانة «قوانين تمييزية» تؤمن للمهتمين إمكانية معرفة جميع القوانين الإسرائيلية التمييزية بحق الفلسطينيين العرب، على جميع الصعد. إضافة إلى ذلك، يقوم ناشطو «عدالة» بعمل توثيقي يومي هام يرصد جميع الجرائم الإسرائيلية. منشورات مركز «عدالة» عديدة، منها مجلة متخصصة بالتعذيب الممارس في المعتقلات الاسرائيلية وعلى يد جنود الاحتلال تحمل اسم «عن التعذيب». كما يصدر مركز «عدالة» شهريًا مجلّته الإلكترونيّةً بالعربيّة، العبرية والإنكليزيّة. وفي الفترة الأخيرة، بدأ «عدالة» يصدر مجلة «مكان» التي خرج عنها حتى الآن عددان لهما طابع فكري أبعد من الاطار القانوني الحقوقي. وهو يبلور دراسات ومقترحات سياسية لآفاق الحلول الممكنة للقضية الفلسطينية، مأخوذة بكليتها، أي شاملة لكل «فلسطين التاريخية» كما يقال.

www.adalah.org

فكرة

كيف تحصل المؤامرة؟

مرّة جديدة، يقدّم الحكام العرب مساهماتهم النوعيّة في موسوعة «كيف تحصل المؤامرة»؟ آخر المساهمين في العرض المستمر، كان الرئيس المصري محمد مرسي في سياق تبريره لسحب دعوة جماعته، «الاخوان المسلمين»، للتظاهر يوم الجمعة الماضي في عموم الأراضي المصرية ضد ما بات يعرف بالفيلم المسيء للاسلام. قال الرجل، بعد ساعات من تلقيه اتصالات أميركية تهدّد مصر العاجزة عن حماية سفارة واشنطن ومصالحها، إنّ «ما يحصل» رداً على الفيلم يهدف إلى «تحويل الانتباه عن المشاكل الحقيقية في الشرق الأوسط مثل المشكلة السورية والأزمة الفلسطينية». أكثر من ذلك، فهي «محاولات لبث الفرقة» بحسب مرسي. حسناً. لكن مَن هي الجهة التي «تحوّل الانتباه عن المشاكل الحقيقية في الشرق الأوسط»؟ أكيد ليست أميركا هي من تكرّه الناس بنفسها. أكيد أيضاً انها ليست إسرائيل من تقيم دنيا المسلمين ضدها. والأكيد أيضاً وأيضاً أنه ليس النظام السوري من يحاول تمويه «المشكلة» السورية في شوارع ليبيا ومصر وتونس واليمن والسودان...

كلام مرسي إذاً لا يعدو كونه نظرية مضحكة لتبرير سحب دعوة جماعته للتظاهر ولاستعراض «الغضب الأهلي» المتواصل ضدّ فيلم «براءة الاسلام». هو عمل بات تهافته وفشله السينمائي من خلال ما شاهدناه من مقتطفات على موقع «يوتيوب» مثبتَين في القراءات النقدية الكثيرة التي تناولتها في الصحف الأجنبية والعربية.

المؤامرة تعريفاً مناقضة لـ«البراءة». إذاً، فالفيلم نفسه وفق الوعي السائد لدينا عبارة عن مؤامرة. وهي لا يمكن أن تكون صيغت في عقل مخرج العمل، نقولا باسيلي نقولا. فالرجل غير مسلم، والأنكى أنه أميركي. يبدو أنه يستحيل علينا الاقتناع بأنّ أياً يكن في الولايات المتحدة أو خارجها، يمكنه أن ينتج عملاً «فنياً» (يمكن أن تكون ميزانيته ضئيلة على كل حال بغض النظر عن مستواه) من دون الاضطرار إلى العودة لأي نوع من الرقابة أو السلطات. يصعب علينا، لأن نظرية «المؤامرة» تسير في عروقنا. إدراك أنّ العمل الفني يمكن أن يكون «مستقلاً» (عن الدول والمشاريع الكبيرة)، بمعنى أن المخرج المغمور للفيلم الرديء فنياً، والتزويري تاريخياً، والخبيث سياسياً، والمنحاز إسرائيلياً، يمكن أن يكون قد صوّر وأخرج فيلمه من تلقاء نفسه بعدما عثر على ممول «صغير» (وقد ثبت أن إنتاج العمل المذكور متواضِع) يتفق وإياه في الرؤية العنصرية ضد الاسلام والمسلمين، وفي شعار «مصلحة إسرائيل أولاً».

ما كان لهذا الفيلم أن يحقّق ذرّة من الشهرة المسبّقة لولا أن نظرية المؤامرة تسكننا. والمؤامرة الرمزية ترافقها الإساءة الرمزية والذود لردها. الفيلم مسيء، لكنه إلى من يسيء غير إساءته للفن السابع؟ إلى ديانة؟ وهل الأنبياء والرسل والآلهة بحاجة لمن يدافع عنهم؟

بالفعل، مرسي من «الشعب» وإلى «الشعب» يعود! نظرية المؤامرة تسكنه مثلما هي تسكننا.

أرنست خوري

العربي السفير

قضية

٥٩ في المئة من سكان جيبوتي عاطلون عن العمل. تتصدر هذه الدولة زميلاتها العربية بحسب بيانات نشرها أخيراً عن صندوق النقد الدولي ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، «سي آي ايه». وقد حلّت اليمن في المرتبة الثانية في البطالة مع ٣٥ في المئة من السكان، تليها موريتانيا والسودان. في المقابل، جاءت قطر في صدارة الترتيب «الايجابي»، مع نسبة ٠.٥ في المئة!

أزمة المياه بين دول حوض الفرات

معاهدات ورقية، والخطر على العراق داهم

أزمة حقيقية ستواجه بلدان منطقتنا: أزمة المياه، أو «الفجوة المائية». وستكون معياراً حقيقياً يقابل مادة النفط، حتى تصبح قطرة الماء تساوي قطرة النفط! فالعلاقات بين الدول المتشاطئة، من زاويتها السياسية في أقل تقدير، موضع إشكالية فعلية. وتُستغل الموارد المختلفة، وهنا المياه، للضغط السياسي كما يحصل عادة مع النفط.

والعراق موطن نهرين دوليين كبيرين (دجلة ـ ١٩٠٠ كلم، والفرات ـ ٢٧٨٠ كلم) ينبعان من خارج حدوده: دجلة من تركيا ويصب في العراق مباشرة، والفرات يمر عبر الأراضي السورية قادماً من تركيا ايضا. وهما يلتقيان في شط العرب ويسيران معاً، مختلطين، على مدى ٢٠٠ كلم قبل أن يصبا في الخليج العربي. ويكوّن العراق المجرى الأسفل للأنهار وجميع روافدها التي تنبع هي الاخرى من تركيا، باستثناء «الزاب الصغير» و«ديالى» اللذين ينبعان من إيران، الى جانب وجود العديد من الأنهار الصغيرة الحدودية .

يدخل دجلة الأراضي العراقية من منطقة «فيش خابور»، أما الفرات فيمر عبر الأراضي السورية حيث كانت المياه لا تستخدم إلا بنسبة ضئيلة لكون غالبية الأراضي السورية تسقى بنظام الري القديم (النواعير)، أو الري السيحي. وفي الماضي، كان العراق يتعرض الى فيضانات كارثية تغرق الكثير من المدن والقرى، وخاصة في شهر نيسان / إبريل من كل عام. وقد شهدت كل الفترات الماضية أزمات مائية بين العراق وجيرانه أدت الى إبرام اتفاقيات وبروتوكولات عديدة، كان يتمّ تنفيذ بعضها، في حين يبقى البعض الآخر قيد الإهمال لأسباب أمنية وسياسية.

تبدأ المشكلة المائية من تركيا وتنتهي بها الى حد بعيد. فالتقرير الذي أعدته «المنظمة الدولية للبحوث» أكد أن هناك نقصاً كبيراً في الحصص المائية ضمن حوض نهر الفرات. فالإيراد المائي سيبلغ ٣٢ ملياراً و١٤٠ مليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٤٠، مقابل احتياجات العراق التي ستبلغ حينها ٢٣ مليار متر مكعب. أما حاجة كل من سوريا وتركيا فستصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب. وعلى هذا الأساس، وبحسب المنظمة، فإن الواردات النهائية للنهر لن تكفي لتغطية الاحتياجات الكلية، ما يؤدي إلى خسارة العراق، المصب الأخير للأنهار، موارده المائية بالكامل. وهذا، مع توقع جفاف نهر دجلة عام ٢٠٤٠، يعني أن العراق مقبل على كارثة تصحر كبيرة، والمتوقع أنه سيتحول الى جزء من صحراء البادية الغربية خلال ثلاثة عقود مقبلة. أي ...غداً! خاصة أن حاجة العراق السنوية من المياه تقدر بـ٥٠ مليار متر مكعب، ٦٠ في المئة منها يوفرها دجلة والباقي يأتي من الفرات، فضلاً عن طاقة خزن فيه للسدود والخزانات والنواظم بنحو ١٤٩ مليار متر مكعب.

وقد أظهر المسح الميداني، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة الموارد المائية العراقية، عن أن ٢١ في المئة من سكان المدن العراقية لا يحصلون حالياً على مياه صالحة للشرب. وترتفع النسبة في الأرياف لتصل الى ٤٠ في المئة.

تاريخ العلاقة بين دول الفرات

في الماضي، لم يثر استغلال المياه في العراق أي مشكلة بسبب وقوع نهر الفرات من منبعه الى مصبه تحت سيادة دولة واحدة، هي الإمبراطورية العثمانية. ولكن بعد ذلك، قسّم مجرى النهر بين ثلاث دول، هي تركيا وسوريا والعراق، وتغيرت هويته، اذ أصبح بعد عام ١٩١٨ نهراً دولياً. وبالرغم من الاتفاقيات الثلاثية والثنائية التي عقدت بين العراق وسوريا وتركيا منذ عام ١٩٢٠، لتقسيم المياه في ما بينها، والتي كان آخرها عام ٢٠٠٨، بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان خلال زيارته للعراق، إلا أن الجانب التركي واصل نقضها، وقام ببناء السدود البالغة ٢٢ سداً لحد الآن، مانعاً بهذا تدفق المياه الى العراق وفق النسب المطلوبة.

يقع تنظيم القوانين الدولية لنهري دجلة والفرات ضمن نطاق معاهدة لوزان التي أقرت العام ١٩٣٢، والمادة ١٠٩ التي تحدثت عن الحقوق والمصالح المشتركة، بحيث يتم، وفي حالة تعثر الاتفاق بين الدول، اللجوء الى التحكيم العام. وافق العراق في العام ١٩٤٧، على عقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع تركيا، ألحق بها ستة بروتوكولات تضمنت تنظيم الانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات، وتفادي أضرار الفيضانات، وإقامة مشروعات للمحافظة على المياه، وأنْ توافق تركيا على مبدأ إقامة أية مشروعات تثبُت ضرورة إقامتها. وفي العام ١٩٦٦، قامت تركيا ببناء سد «كيبان» الذي بلغت سعة الخزن فيه حينها ٣٠،٥ مليار متر مكعب، وإنشاء محطة كهربائية قوتها خمسة مليارات كيلوواط . اما سوريا فقد قامت ببناء سد كبير على نهر الفرات يسمح بتخزين المياه بحجم إجمالي قدره ١١،٩ مليار متر مكعب ومحطة كهربائية بقوة ٨٠٠ الف كيلوواط. وهكذا بدأت كل من تركيا وسوريا بتنفيذ مشاريع استغلال مياه الفرات من دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه النهر، التي قدّرها الخبراء حينها بـ ١٨ مليار متر مكعب.

وبعد تاريخ من العلاقات المائية المتأزمة بين سوريا والعراق، توصل البلدان، في العام ١٩٩٠، إلى اتفاقية لاقتسام مياه نهر الفرات، بنسبة ٥٨ في المئة للعراق و٤٢ في المئة لسوريا على اعتبار أن مساحة العراق أكبر. وبالرجوع إلى البيانات المتعلقة بتصريف نهر الفرات، ومقارنتها مع حجم المطالب الاستهلاكية للدول الثلاث، ترى تركيا انه من المستحيل تنفيذ ذلك. حيث أن ٨٨.٧ في المئة من إجمالي إيرادات نهر الفرات المائية تأتي من تركيا، في حين تساهم سوريا بنحو ١١.٥ في المئة، بينما العراق لا يساهم بأية كمية. وكانت هذه المبررات عاملا مساعدا وأساسيا لاستمرار الجانب التركي بحرمان العراق من المياه.

يبلغ ارتفاع منسوب المياه في سد «ليسودام» في منطقة «حسن كيف» التركية أكثر من ٦٠ متراً، حيث سيكتمل بناؤه عام ٢٠١٤ ليصادر أكثر من ٥٠ في المئة من مياه نهر دجلة، الذي سيصبح هو الآخر شحيحاً كالفرات، الذي صادر سد «أتاتورك» نسبة كبيرة من مياهه تصل الى ٦٠ في المئة. وهما جزء من مشروع «الغاب» التركي الذي خطط لتشييد ٢٢ سداً بسعة خزن تتجاوز ١٠٠ مليار متر مكعب. وسيحرم شح المياه العراق من ثلث مساحة أراضيه الصالحة للزراعة، فضلاً عن تسببه بنقص الحصص المائية التي تؤثر سلباً في مجالات مياه الشرب وتوليد الطاقة والصناعة، وبدرجة كبيرة في إنعاش منطقة الأهوار. إذ سيستكمل سد «ليسودام» بسد «جزرة»، ما يؤدي إلى تحويل جميع كميات المياه من دجلة الى الأراضي الزراعية التركية قبل عبورها الحدود التركية – العراقية. وقد وصفت المياه الشحيحة التي ستصل حينها، بأنها ستكون على درجة ملوحة عالية التركيز.

الفرات صفة الماء العذب الغزير!

أما السدود العراقية، وهي سد «دربنديخان» ويقع على نهر «ديالى»، فسعته الخزنية هي ٣ مليارات متر مكعب، وسد «دوكان» على نهر «الزاب الصغير»، وسعته الخزنية ٦ مليارات متر مكعب، وسد «العظيم» الذي يقع على نهر «العظيم» وقد شيد مؤخراً ويسع ١.٥ مليار متر مكعب، وسد «الموصل» ويقع على نهر دجلة شمال مدينة الموصل، وطاقته الخزنية ١١ مليار متر مكعب، وسد «حديثة» ويقع على نهر الفرات شمال مدينة حديثة ويسع ٨ مليارات متر مكعب، وسد «بخمة» الذي لم ينجز بعد، ويقع على «الزاب الكبير» وطاقته الخزنية ١٧ مليار متر مكعب. وكل هذه السدود تجمع كمية من المياه لا تفي بالحاجة المحلية استهلاكا وزراعة.

سلة الغذاء

بسبب عوامل التصحر والجفاف وازدياد درجة الملوحة وتدهور التقنية الزراعية، يتعرض العراق الى انكشاف غذائي غير مسبوق. فشح مياه نهر الفرات الشديد أثّر على الزراعة وخصوصا في منطقة حوض الفرات الأوسط التي تشتهر بزراعة الأرز. ويقول مسؤولون متخصصون إن العراق يحتاج الى تدفق للمياه بمعدل لا يقل عن ٧٠٠ متر مكعب في الثانية لتغطية احتياجاته. ويبلغ مستوى تدفق المياه حالياً في نهر الفرات ٢٣٠ متراً مكعباً في الثانية. وان الحصة المائية الداخلة الى العراق من جهة سوريا (اقل من ٢٠٠ م٣/ ثانية) تخالف اتفاق عام ١٩٩٠.

أما السياسة المائية الإيرانية، فإنها اقل تأثيرا من التركية، لكنها تشكل خطرا على الزراعة وخصوصا في المنطقة الجنوبية، حيث أقامت إيران عدة مشاريع أهمها تلك المقامة على نهر «الكارون» الذي يعد الرافد الرئيسي لشط العرب، مما زاد من نسبة الملوحة فيه. ووفق هذا، وعلاوة على تصحر مساحات من الأراضي العراقية، فإن الأهوار الجنوبية الممتدة على ستة آلاف ميل مربع لن يكون بمقدورها إعانة المساحات الزراعية الكبيرة بسبب تعرضها الى الجفاف هي الاخرى. وقد بدأ منذ أعوام تقلص مساحات الزراعة في بعض المحافظات الجنوبية والوسطى. وعلى سبيل المثال، فإن وزارة الموارد المائية اوضحت في نشراتها أن ٦٨,٧٥٠ هكتاراً من الأراضي قد زرعت بالأرز خلال عام ٢٠٠٨ في المحافظات الوسطى والجنوبية، وهي تمثل نسبة ٥٠ في المئة من الاراضي المخصصة سابقاً لهذه الزراعة. ووفقاً لتقرير صدر العام ٢٠٠٧ من «محطة المشخاب لبحوث الأرز في النجف»، فقد وصل مجموع المساحة المزروعة بالأرز في تلك السنة إلى ١٢٥,٠٠٠ هكتار أنتجت حوالي ٤٠٠,٠٠٠ طن من أنواع الأرز المختلفة المفضلة محلياً. عدا ذلك، فإن أسراً كثيرة اضطرت للهجرة من مناطق الأهوار، التي يفترض أنها غنية بالمياه، كما حصل في هور «أبو زرك» جنوب العراق، شرق الناصرية، وهو يعد من أعمق الاهوار في العراق، حيث يتراوح عمقه بين ٢ و٧ أمتار، ومساحته تبلغ ٦٥ ألف دونم، منها ٤٠ ألف دونم معْمورة بالمياه، وتحيط به ٢٥ قرية تعتمد معظمها على مهنة تربية الجاموس والأبقار وصيد الأسماك. وهو من الأهوار المؤهلة لأن تكون محمية طبيعية للتنوع الإحيائي الفريد عالمياً الذي تتميز به هذه المنطقة، ويكاد يكون سلة غذائية متكاملة لوفرة المياه في أعماقه ولاحتوائه على أنواع عديدة من الأسماك والطيور، ووفرة الغذاء الطبيعي فيه.

وتشكل الأهوار في الجنوب العراقي الحوض الطبيعي لنهري دجلة والفرات وتوابعهما. وهي تكونت منذ آلاف السنين من تغذية هذين النهرين، وأهمها أهوار «الجبايش» في «ذي قار» التي تبلغ مساحتها نحو ٦٠٠ كلم مربع ، فضلا عن أهوار «الحمّار» و«الحويزة» ومجموعة أخرى من المسطحات المائية المتصلة تقريبا ببعضها البعض، والموزعة على أرض تزيد مساحتها على ثلاثة ملايين دونم جنوبي العراق.

الأزمة من جانبها المحلي

لا ينبغي وضع اللوم على الجانبين التركي والسوري فحسب في التسبب بهذه الأزمة الخطيرة. ومع أن نهري دجلة والفرات هما المصب في العراق وليسا المنبع، مما يؤدي الى عدم التحكم بمقادير المياه الممكنة لتحقيق الرفاه الغذائي والاستهلاكي، ومع أن العراق يقع في منطقة شبه جافة، فإن هناك جملة من العوامل التي أسهمت في تعميق هذه الأزمة من الجانب العراقي نفسه، خلال السنوات الأخيرة. وفي خلاصة آراء المختصين والتصريحات الصحافية الرسمية، يشار بشكل كافٍ الى اهتراء الأساليب الإدارية في معالجة هذه الأزمة، والى البيروقراطية، ودخول الاعتبار السياسي محل التقني. والمثال في الجانب الإيراني فاقع، فوسط صمت مطبق، بدأت إيران بعد عام ٢٠٠٣ بالضغط على الحكومة العراقية عبر منافذ المياه التي يمتلكها، وحوّلت ٩٠ من أنهرها الصغيرة الجارية الى العراق الى داخلها، أو أنشأت سدوداً عليها من دون إشعار الجانب العراقي بذلك. ويذكر هذا المسلك بما فعله الشاه الإيراني عام ١٩٦٠، حين أنشأ سداً على نهر «الوند» ليقطع المياه عن «خانقين» و«مندلي».

موضوع المياه، الحيوي بكل أبعاده وتفاصيله تلك، لا يحل بالتأكيد بالقوة من جانب العراق، برغم شعوره بالغبن، وبرغم الاضرار الكبيرة اللاحقة به. ولكن السؤال المثار بالمقابل يتعلق بمدى الاهمال الذي يبديه حكامه الحاليون، وعدم انشغالهم بالأمر، وانعدام امتلاكهم لرؤيا حول كيفية معالجته، ولأجهزة اختصاص قادرة على التفاوض الاقليمي والدولي الدؤوب والعنيد، وعلى طرح المشكل قبل فوات الأوان وتغيّر طبيعة العراق : من بلاد ما بين النهرين، حضن الحضارة البشرية والزراعية تاريخياً... الى صحراء.

وارد بدر السالم

كاتب من العراق

العراق يطرد نوابغه

بين عمان وبيروت وأوروبا، وصولاً الى أقاصي الارض، الى نيوزيلندا وأطراف الأميركتين، تمتلئ المسافات بعراقيين لم يجدوا في أرض ولادتهم سبيلا لحياتهم، فراحوا يبحثون عن وطن بديل يمنحهم الامن والاستقرار اولا، وفرص الإبداع والخلق الجميل لمن شاء.

ولم يعد من المستغرب اليوم ان نسمع عن مكتشف هنا ومبدع هناك يحمل الجنسية العراقية. فعالم ما خلف البحار يضم العديد من الشخصيات التي حطت رحالها هناك خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي، هرباً من سياسات قمعية وممارسات دموية اودت بحياة الكثير من زملائهم. حتى بلغ عدد الاطباء العراقيين من ذوي الاختصاص في العاصمة البريطانية وحدها نحو ٢٠٠٠ طبيب. الا ان السنوات التي اعقبت سقوط نظام البعث بعد العام ٢٠٠٣ كانت حصيلتها هجرة اكبر عدد من الكفاءات، من علماء متخصصين في مجالات متعددة، وأكاديميين يحملون شهادات من جامعات عالمية، لعلنا نذكر هنا واحداً من ابرزهم، العالم الفلكي عبد العظيم السبتي، احد مؤسسي القبة الفلكية في بغداد والمرصد الفلكي.

وكانت الوجهة الاولى لأغلب الكفاءات العراقية في هذه الهجرة «الجديدة « هي العاصمة الاردنية عمان. كما كانت وجهة كبار ضباط القوة الجوية والقيادات العسكرية التي صقلتها تجارب الحرب مع دول الجوار الى سوريا. وكان لعمليات الاستهداف المباشر وتصعيد العنف الطائفي في سنوات ما بعد ٢٠٠٣ ، وخاصة العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، الاثر الكبير في أن تكون هجرة الكفاءات العراقية واقعاً عملياً ملموساً، في وقت لم تلتفت القيادات السياسية في البلد الى الامر باهتمام، للحد من تسربها وإيقاف عمليات «تنظيف» البلد من عقوله الغنية. وبعد ٢٠٠٣، كان يمكن مشاهدة طوابير العلماء العراقيين امام سفارات دول أوروبا في عمان للحصول على «فيزا» تمكنهم من دخول أراضي هذا البلد او ذاك. وفي كل الاحوال، اصبح الاردن نفسه أرضاً خصبة في احتضان الكفاءات العراقية، حتى زاد عدد الأكاديميين في الجامعات الاردنية على ٧٠٠ استاذ جامعي، فيما يتراوح عدد الأطباء في مستشفياتها بين ٢٠٠٠ و٢٧٠٠ طبيب.

ترجع بعض التحليلات هجرة هؤلاء الى وجود «مخطط استخباراتي» لإفراغ البلد من كفاءاته، بينما ذهبت تحليلات أخرى الى ان الجماعات المسلحة التي انتشرت في البلد تسعى الى إيقاف عجلة اي تطور يمكن ان يحصل في العراق نكاية بالسلطة القائمة أو مناهضة لها. وقد اصبح العراق بالفعل اكثر بلدان المنطقة خسارة لطاقاته، ما أدى الى خراب منظومته العلمية والاكاديمية، وهو أمر خطير لبلد مثل العراق فقد أساسيات بنيته التحتية.

وجه العراق مجمل ميزانيته في السنوات السابقة نحو حماية مرافق الدولة وشخصياتها، التي ظلت برغم ذلك في مرمى الجماعات المسلحة. وقد أبعده عن تخصيص مبالغ للاستثمار في المجالات المختلفة، ومنها حماية وتنمية العقول العلمية. وعلاوة على التخصيص الصريح في الميزانية، فإن تفشي الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة في السنوات الثماني الماضية، وعدم وجود تخطيط استراتيجي وتنموي، واستمرار الآليات السياسية تشتغل في اطارها الطائفي المحدود، الذي يلزم الكتل السياسية بتوزيع المناصب دينياً وإثنياً من دون الالتفات الى احترام الكفاءة... كل ذلك أدى الى تعطيل أية مزاعم عن تحول ديموقراطي، بل الى تعطيل إمكان قيام حكومة تكنوقراطية يقودها أصحاب الشهادات العليا مثلا من المشهود لهم بالكفاءة والاستقامة، لعلها تفلح حيث فشلت المحاصصة المكبّلة تعريفاً، وهي الارض الخصبة للفساد على أية حال.

ولكن هل ما زال بعض هؤلاء في العراق؟ يبلغ عدد الذين غادروا نحو ٣ ملايين عراقي، وفقاً لإحصائيات أعلنت عنها منظمات مدنية، جلهم من أصحاب الكفاءات العلمية والثقافية والفنية، أو هم ممن يقال لهم «النخبة».

ولم تشهد القطاعات العلمية والاكاديمية تطوراً يذكر خلال السنوات الماضية، كإنشاء مراكز بحثية علمية تكون من مهامها الاولى استيعاب الطاقات البشرية. ومع غياب أي تصور عام وطني للعراق، ولما يراد له أن يكون، وأي خيال سياسي يهتم بتقدير إمكاناته ودوره، ومع عدم قدرة مؤسسات الرقابة المالية على ملاحقة المال العام، والكشف عن المفسدين للحد من ضياع الاموال العراقية في قنوات غير معروفة... تكرست صعوبة خدمة الدولة للعلم والعلماء.

شهدت البلاد عقد مؤتمر للكفاءات العلمية العراقية من بلدان العالم كافة في مطلع العام ٢٠١٠ كمحاولة من الحكومة لجذبهم وإعادتهم الى البلد. الا أن المؤسسات الحكومية ومجلس الوزراء لم يلتزما بتوصيات المؤتمر، ولم تتم متابعتها. وفي ظل غياب التشريعات القانونية التي تمنح أصحاب الكفاءات حقوقهم الضائعة منذ سنوات، ستبقى النداءات نحوهم للعودة معلقة. وقد تلخصت مطالبهم بضمان الحياة الكريمة من خلال توفير فرص العمل، وخلق المؤسسات الكفيلة بإدارة شؤونهم، فضلاً عن توفير السكن والنقل، ومنحهم تقديمات تساعدهم على الانطلاق من جديد في المجتمع العراقي، واعتبار سنوات الهجرة خدمة لأغراض الترفيع والراتب. الا ان هذه المطالب اصطدمت برفض وزارة المالية لعدم وجود التشريعات القانونية التي تدعم ذلك. وبرغم ان وزارة الصحة شهدت عودة اكثر من ٨٠٠ طبيب عراقي في السنتين السابقتين، بعد ان وفرت الوزارة الدرجات الوظيفية لهم، الا ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي الوزارة الاكثر مسؤولية تجاه الكفاءات العراقية، لم يرجع من كوادرها العلمية الا ٣٠٠ شخص، تمكنوا من العودة الى مزاولة عملهم. اما الباقون ممن ابدوا استعداداً، وهم مئات عدة، فلم يتمكنوا من العودة بسبب عدم وجود تخصيصات مالية للوزارة تكفل منحهم وظائف ثابتة.

ويبقى جانب آخر بات يشكل سيفاً قاطعاً امام عودة الكفاءات، يتلخص بانتشار الأحزاب الدينية التي تمتلك القدرة على اللعب بمقدرات الدولة، وتوظيف من تريد، الا انها تشترط الولاء لها. وهذا يخلق حالة من التصادم بين ما تمتلكه الشخصية العلمية من ثقافة جاءت بفعل تجارب وتفاعل مع مجتمعات مختلفة، وبين الاضطرار الى تبني أفكار مفروضة، أو التظاهر بذلك، من اجل الحصول على فرصة عمل. لم يهتم للموضوع مجلس النواب، كجهة تشريعية، كما ان مجلس الوزراء لم يكن متفاعلا بشكل حقيقي، برغم ما حمله الاعلام من تصريحات لبعض المسؤولين، وخاصة لرئيس الوزراء نوري المالكي خلال زياراته لبلدان العالم ومناشداته «للطاقات العراقية بالعودة لبناء البلاد». الا ان الواقع لم يعكس وجود رغبات حقيقية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، فضلا عن وجود «لوبي» كبير يتميز بالجهل يحيط برئيس الوزراء، يخشى على نفسه من عودة هؤلاء. إن معالجة قضية الكفاءات العراقية المهاجرة يتطلب سعي الحكومة بشكل جاد الى تشكيل هيئة عليا تعمل على معالجة مشاكلهم بعد الاطلاع عليها من خلال لقائهم في بلدان المهجر، لتفحص الامكانيات المتوفرة في استحداث مراكز بحث علمية، وفي اتباع انظمة جديدة للتعامل معهم، مثل نظام التعاقد الذي تتعامل به اغلب دوائر الدولة، وخاصة وزارة التربية، فضلا عن بحث سبل إنجاز معاملاتهم في الدوائر الرسمية التي تحولت الى مؤسسات بيروقراطية يصعب الولوج اليها. عندها قد يمكن تسجيل نتيجة إيجابية في هذا الموضوع بالغ الاهمية، اللهم إن كان العنوان هو بناء العراق من جديد.

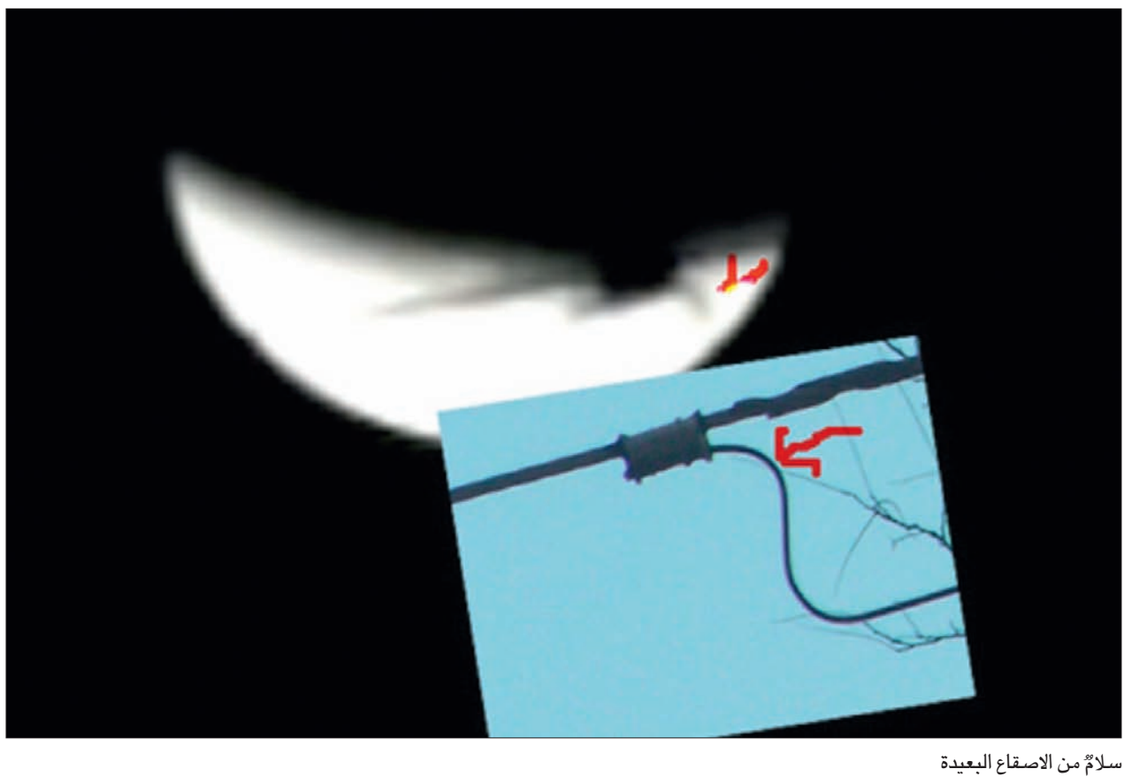

سلامٌ من الاصقاع البعيدة

أحمد علاء

صحافي من العراق

العربي السفير

متابعات

طبيب نفسي واحد لكل ١٠٠ ألف نسمة في الأردن، بحسب أحدث الدراسات، بينما لا يزيد عدد الأطباء النفسيين في المملكة عن الأربعين وفق الطبيب النفسي الأردني وليد سرحان. يحصل ذلك برغم أن عدد الأردنيين الذين يعانون من اضطرابات نفسية يقدر بمليونين و٧٥٠ ألف أردني (من أصل ٦ ملايين نسمة)، معظمهم مصابون بالاكتئاب والقلق.

في مسارب وصعوبات «العدالة الانتقالية»

المغرب: دفاعاً عن الدستور

صدر بلاغ عن الديوان الملكي يفيد بأنه «في إطار الإنصات الدائم والعناية التي ما فتئ يحيط بها جلالة الملك كافة المواطنين المغاربة أينما وجدوا تقدم عدد من المواطنين المغاربة المقيمين في الخارج بشكاوى وذلك على إثر تعرضهم لسوء المعاملة لدى عبورهم عددا من المراكز الحدودية للمملكة. وأمر الملك بفتح تحقيق طبقا للقانون بشأن هذه السلوكيات غير اللائقة ذات الصلة بالرشوة وسوء المعاملة الممارسة من قبل عدد من عناصر الأمن العاملين في هذه المراكز الحدودية». وأضاف البلاغ «لقد أفضى هذا التحقيق إلى توقيف عدد من عناصر الأمن والجمارك والدرك الملكي الذين سيحالون على المحاكم المختصة. وسيقوم صاحب الجلالة شخصيا بمتابعة هذا الملف الذي يسيء إلى صورة المغرب والمغاربة من أجل تفادي تكرار مثل هذه الأعمال المشينة. وفي هذا الإطار انعقدت جلسة عمل بالقصر الملكي بالدار البيضاء تحت رئاسة جلالة الملك وبحضور وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية، والجنرال دوكور دارمي قائد الدرك الملكي، والمدير العام للأمن الوطني، والمدير العام للجمارك والضرائب غير المباشرة». كان ذلك في آب/أغسطس الماضي.

الإشكالية التي تطرحها مثل هذه القرارات هو مدى إمكان اعتبارها منسجمة مع الدستور المغربي المصادق عليه يوم الاول من تموز/يوليو الفائت. والمقصود بالضبط في الواقعة المذكورة: «الأمر بفتح تحقيق في سلوكيات صادرة عن عناصر أمن»، ثم «المتابعة الشخصية لجلالة الملك» وأخيراً «ترؤس جلسة عمل مع وزيرين ومديرين مركزيين»، ولا سيما أنه لم تتم الإشارة في بيان الديوان الملكي إلى الأساس القانوني لهذه القرارات التي ترتبت عنها نتائج قانونية، هي فتح تحقيق أسفر عن توقيف أشخاص من الأمن والجمارك والدرك الملكي ومتابعتهم أمام القضاء، بعضهم في حالة اعتقال. نحن أمام قرارات تكتسي من الناحية القانونية طابعا تنفيذيا/ إداريا، وأخرى ذات صبغة رمزية (المتابعة الشخصية لجلالة الملك). وبالرجوع إلى الباب الخامس الذي يؤطر مقتضيات السلطة التنفيذية، ينص الفصل ٨٩ على ما يلي: «تمارس الحكومة السلطة التنفيذية. تعمل الحكومة، تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين. والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية».

ومعلوم أن رئيس الحكومة يعينه الملك من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، وذلك وفق الفصل ٤٧ من الدستور. كما ينص الفصل ٩٠ من الدستور على أن «رئيس الحكومة يمارس السلطة التنظيمية، ويمكن أن يفوض بعض سُلطاته للوزراء. وتحمل المقررات التنظيمية، الصادرة عن رئيس الحكومة، التوقيع بالعطف من لدن الوزراء المكلفين بتنفيذها». وباستعراض بقية مقتضيات الدستور، ولا سيما مقتضيات الباب الثالث الذي يحدد اختصاصات الملك (من الفصل ٤١ إلى الفصل ٥٩)، لا نعثر على الأساس الدستوري الذي يمكن الاستناد عليه لما أعلن بيان الديوان الملكي القيام به. وبالمقابل، يحق للملك ترؤس جلسة عمل مع الجنرال دوكور دارمي قائد الدرك الملكي نظرا لطبيعته العسكرية، لأنه مشمول باختصاصات الملك في المجال العسكري ومنها على الخصوص المقتضيات الواردة في الفصل ٥٣ من الدستور. وربما يحاول البعض توظيف مقتضيات الفصل ٤٢ من الدستور كأساس لهذه الممارسة الملكية، لكن بالرجوع إلى النص نعثر على أن الملك، «رئيس الدولة»، و«ممثلها الأسمى»، و«رمز وحدة الأمة»، و«ضامن دوام الدولة واستمرارها»، و «الحكم الأسمى بين مؤسساتها»، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديموقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. وهنا وباعتماد نوع من التأويل لعبارة «السهر على حقوق وحريات المواطنين والمواطنات» يمكن للملك أن يتدخل في القضايا التي تتعلق بحقوق المواطنين وحرياتهم. لكن هذا التدخل ينبغي أن يكون في نطاق الاختصاصات المحددة صراحة بنص الدستور، وهو ما أشارت إليه الفقرة الثالثة من الفصل ٤٢ بقولها: «يمارس الملك هذه المهمات بمقتضى «ظهائر» (مراسيم ملكية)، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور». أما القرارات المتخذة محل المناقشة هنا، فليست مشمولة بالمهمات التي يمارسها الملك بمقتضى «ظهائر»، وبالتالي، وحتى مع اعتماد الفصل ٤٢، فإن هذه القرارات تفتقر إلى الأساس الدستوري.

إن مثل هذه التصرفات ترتب انعكاسات قانونية وأخرى سياسية، بحيث نشعر بأن الدستور كوثيقة تتمتع بالسمو والإلزام، يتم إفراغها من محتواها الديموقراطي لتحل محلها ممارسات قديمة. من أهم الانعكاسات المباشرة لمثل هذه القرارات هي ازدواجية رئاسة السلطة التنفيذية. وهو ما يترتب عنه ازدواجية مصدر التعليمات (بين الملك ورئيس الحكومة) وإمكانية صدور تعليمات متعارضة ومتناقضة، علما بأن المسؤولية القانونية والسياسية يتحملها رئيس الحكومة. كما أن مثل هذه القرارات تشجع على تفلت الإدارة (المديرين المركزيين) من سلطة رئيسهم الدستوري (رئيس الحكومة)، وتعمل على إبطال المفعول الدستوري لاعتبار الإدارة موضوعة رهن تصرف الحكومة (الفصل ٨٩ من الدستور). ولأن جميع القرارات الحكومية تمر عبر الإدارة، فإنها تصبح مرتهنة برغبة المديرين، وهو ما يهدد المشاريع الحكومية بالتعثر والإفشال.

والخلاصة، فلقد خص الدستور المغربي الحكومة تحت سلطة رئيسها بسلطات تنفيذية كاملة من أجل قيادة سياسة الدولة، ووضع تحت تصرفها من أجل بلوغ هذا الغرض، الإدارة. كما اختار الدستور جعل القوات المسلحة خارج إمرتها ووضعها تحت إمرة الملك، خلافاً لما هو عليه الحال في الدستور الفرنسي مثلاً، الذي لم يستثن القوات المسلحة من ولاية الحكومة ووضعها إلى جانب الإدارة تحت تصرف الحكومة.

وإذا كان المشرع الدستوري قد فتح إمكانية ترؤس رئيس الحكومة لأشغال المجلس الوزاري بناء على مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل ٤٨ من الدستور (للملك أن يفوض لرئيس الحكومة، بناء على جدول أعمال محدد، رئاسة مجلس وزاري)، فإن رئاسة المجلس الحكومي ظلت اختصاصا حصريا لرئيس الحكومة، وهو ما يعني أن الوزراء يتلقون تعليماتهم من رئيسهم الدستوري، وهو رئيس الحكومة.

كما تعد «الإدارة» الأداة الرئيسة التي تمتلكها الحكومة من أجل تنفيذ سياسة الدولة. فبالإضافة إلى كونها تهيئ، تحت سلطة الحكومة، النصوص التشريعية التي تقدم إلى البرلمان، تنفرد الإدارة بكونها من يعد النصوص التنظيمية الرامية إلى تنفيذ القوانين من جهة، وتلك التي تُعنى بسن القواعد القانونية التي هي خارج اختصاص مجال التشريع، وتنظم الحياة العامة للأفراد والمؤسسات، من جهة أخرى.

وبما أن رئيس الحكومة يختص بممارسة السلطة التنظيمية ويرأس السلطة التنفيذية، وهو ما يجعل منه رئيس الإدارة بشكل طبيعي، فإن رئيس الحكومة في الدستور المغربي والأنظمة السياسية المشابهة، يكون هو مصدر العديد من النصوص التنظيمية التي تهم حياة المواطنين، أغلبها صادر على شكل مراسيم، موقعة بالعطف إن اقتضى الحال من طرف الوزراء المكلفين بتنفيذها، إعمالاً لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما أن انفراد رئيس الحكومة بالسلطة التنفيذية هو الذي جعل توقيعه بالعطف على الظهائر الملكية ضرورياً. إذ لولا هذا التوقيع لما أصبحت تلك الظهائر نافذة. باستثناء تلك المعفاة من هذا الإجراء الجوهري، والمنصوص عليها حصرياً في الفقرة الأخيرة من الفصل ٤٢ من الدستور. إن الولاية الشاملة للحكومة على الإدارة، وبالتالي ولاية رئيس الحكومة، تتجلى أيضاً في سلطة التعيين التي يمتلكها الوزراء في وظائف الدولة المدنية، التي تقع ضمن نطاق وزاراتهم بما في ذلك الأمنية منها. يستثنى من سلطة التعيين هذه الوظائف العسكرية فقط، المسندة حصرياً للملك بمقتضى الفصل ٥٣ من الدستور.

وباستثناء بعض المناصب السامية المنصوص حصراً على أن التعيين فيها يتم في مجلس الوزراء باقتراح من رئيس الحكومة، فإن كل المناصب السامية المدنية الأخرى يتم التعيين فيها من طرف رئيس الحكومة.

إن كل المعطيات تؤكد إذاً ان الوقائع المرتبطة بمتابعة رجال أمن بناء على أمر ملكي يقضي بفتح تحقيق تفتقر إلى الأساس الدستوري، وتجعل أي شطط في استخدام السلطة أثناء هذه المتابعة متفلت من إمكانية المتابعة القانونية، لأننا أمام سلطة لا تتحمل أي مسؤولية قانونية أو جنائية عن قرارات ذات طبيعة تنفيذية، وهو ما قد يؤدي إلى ضياع العديد من الحقوق وإهدارها، ويفرغ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة من محتواه.

عبد العلي حامي الدين
استاذ علم السياسة في جامعة الرباط،
وعضو المكتب السياسي لحزب العدالة والتنمية في المغرب

حلم ..

بثينة عبد الرحيم / العراق

arabi.assafir.com

إقرأوا على موقع «السفير العربي» من مساهمات القرّاء:
ـ أما لهذا من نهاية؟ ـ وفاء أفيوني الشعراني
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
تواصلوا معنا على تويتر @ArabiAssafir
نستقبل مساهماتكم وآراءكم على: arabi@assafir.com

.. بألف كلمة

جداريات رسمها فنانون من أميركا وفلسطين ومصر والأردن، بالتعاون مع ١٥ طفلاً من مخيّمَي صبرا وشاتيلا في الذكرى الثلاثين للمجزرة. (تصوير بلال قبلان)

مدونات

«Kiss-ing Approach»

«Keep It Simple & Short» or «Kill It smoothly & Softl. تعلو المدونة تلك الدعوة أن «اجعلها (الاشياء؟) بسيطة وقصيرة أو اقتلها بسلاسة وهدوء». والمدونة نفسها اختارت اسماً لها بالإنكليزية ترجمته «محاولة تقبيل». وصاحبها كما يبدو اسكندراني بامتياز، مولع بمدينته كولعه بالقراءة. يقول في واحدة من تدويناته عما جرى لسوق «النبي دانيال» للكتب القديمة: «المطلوب ليس فقط إعادة بناء أكشاك الكتب وتعويض أصحابها، بل الكشف عن المسؤول المباشر عن تلك الواقعة (تدمير اكشاك السوق) ومحاسبته واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحيلولة دون وقوع مثل تلك الكارثة مرة أخرى». والنص جميل مفعم بتفاصيل علاقته وذكرياته بالشارع وأكشاكه. أحياناً، يكتب الشاب نصوصه باللهجة المصرية العاميّة. وأحياناً تكون التدوينة عن شريط فيديو يحمل قضيّة ما. لا تعريف أكثر بالمدوّن، بل صورة شخصية ورابط لمدونته الثانية «رقص الدراويش». بعض تدويناته باللغة الانكليزية. لكن الثابت هي القضايا المرتبطة جميعها بمصر «البلد الحبيب». ويظهر اهتماما بالتكنولوجيا والمؤتمرات الرقمية ، وكل ما هو جديد في هذا المجال. وهو اهتمام يترك نتائجه على التقنية العالية في اختيار شكل وألوان المدونة، السهلة والبسيطة والجميلة.

kiss-ingapproach.blogspot.com

«... فرات الشام»

« أمواج إسبانية في فرات الشامّ» هي مدونة ياسين السويحة. تتربّع وصيّة الأب على يمين المدونة «لا تسمح لأي انتماء ديني أو قومي أو سياسي أن يفصلك عن الآخرين، كل الآخرين، فالإنسانية والانتماء إليها هي أوسع وأكثر رحابة من كل دين ووطن». وهكذا حوّل ياسين المدونة إلى مكان يُفرغ فيه آراءه وتعليقاته على ما يزعجه سياسياً واجتماعياً.

مؤخراً، ركز الشاب السوري تدويناته على الوضع في بلده. هذه الثورة التي خرجت هناك، تعني له الكثير. وعلى الرغم من تطوّر الأحداث، لم ينسَ ياسين الذكرى الثلاثين لمجزرة صبرا وشاتيلا.

استحضر في تدوينته الأخيرة مشاعره حيال الكارثة التي حلّت بالفلسطينيين في ذاك المخيّم. مدونة «...فرات الشام» سلسلة وسهلة ومحفزة على القراءة. وهذا يعود الى تنظيمها وهدوء ألوانها. اتقن ياسين لعبة التدوين والانترنت. لذلك نجد أنه يدمج بين النص والفيديو والصور وغيرها. في اطار التعريف عن نفسه، يقول «لعلّك قارئي العزيز، إن قرأت ما تقترفه يسراي من نصوص في مدونتي قد تتعرّف على جزء من الـ«أنا». وهو يوقع باسم غافروش، أحد شخصيات «البؤساء» لفيكتور هيغو.

http://www.syriangavroche.com/

«مدونات» وليس «مدونة»

«في حياتي... سيبقى الأمل دربي الوحيد». اختار باسل جمعة، هذه العبارة شعاراً لمدونته الضاجّة بالحياة. أخبار، تدوينات، مساهمات زوّار، وقصص قصيرة، وغيرها الكثير موجود في مدونة باسل جمعة. الرجل الفلسطيني ذو الجنسية الأردنية، منشغلٌ بالحياة السياسية وبالتعبير عن نفسه. وهكذا في كلّ تدوينة يسعى جاهداً لإبراز موقفه السياسي. الإخوان المسلمون كانت لهم حصّتهم في تدوينة مطوّلة، تُظهر أسباب الموقف السلبي لباسل منهم. تتنوّع التدوينات بين الفصحى والعاميّة. الموضوع البسيط الشعبي والأكثر سلاسة، تتمّ كتابته باللهجة العاميّة. تقترب مدونة «باسل جمعة» من أسلوب المواقع الالكترونية. تنظيم وتبويب وحركة تدوين متناسقة وسريعة. لا يكتفي بالمواد السياسية الجامدة. بل ابتكر خانة مخصّصة للأدب، تتضمّن القصة القصيرة والخواطر والمذكرات الخاصّة، إضافة إلى الأعمال الأدبية المنقولة. وفي مبادرة لافتة، يفتح باسل الباب أمام كلّ الراغبين بالتدوين من دون إنشاء مدونة خاصّة بهم: أن يراسلوه بكلّ ما يرغبون بنشره واعداً بعدم إجراء رقابة مطلقاً إلّا لما قد يعرّض للمحاسبة القانونية. يقول باسل إن عدد زوار مدونته يصل إلى خمسة وأربعين ألفاً. ويبدو من حركة التعليقات مدى التفاعل الكبير مع التدوينات.

http://www.baseljuma.com